المشاركة بين بعض المسائل النحوية و الصرفية

الباحثة / فتحية ناجي سعيد العنسي*

الملخص

تتناول هذه الدراسة المشاركة بين بعض المسائل النحوية والصرفية، وتهدف إلى مساعدة القارئ في فهم المسائل بما تقدمه من أوجه المشاركة، مدعمة بالشواهد، ومحاولة تحليلها.

وقُسمت الدراسة على ثلاثة مباحث تبدأ بمقدمة ومدخل فيه: تعريف مبسط للمشاركة، ولعلم النحو والصرف، وكل مبحث يحوي مسألتين، وتنتهي الدراسة بخاتمة تحوي أهم النتائج والتوصيات، يتبعها أهم المصادر والمراجع. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

أهم نتائج الدراسة:

- وجود المشاركة بين النحو والصرف في معرفة الموقع الإعرابي للكلمة، وفي بعض الأحوال كالأصالة.
- المشاركة بين الفعل والمصدر وبعض المشتقات في الإعمال.
- المشاركة بين همزة الوصل والقطع في ثبوت الحركة والنطق بهما والكتابة في بداية الكلام.
- وجود المشاركة بين اسم الفاعل وفعل الأمر في صيغة فَاعِل.

وفي ضوء النتائج توصي الباحثة: بالاتجاه إلى دراسة المسائل النحوية والصرفية؛ لإيجاد المشاركة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، المسائل، المعنى، الصيغة الصرفية.

* طالبة ماجستير في الدراسات العليا، قسم الدراسات العربية، كلية الآداب / جامعة إب

Abstract

This study attempts to show the participation occurs between some morpho-syntactic cases to help readers understand the participation aspects introduced supported by evidences and analysis. This study has been ranged into three sections beginning with an introduction and an overview (including simple definitions of participation, syntax, and morphology) in that each section involves two cases. Then, the study ends with a conclusion listing the most significant conclusions and recommendations, and references. A descriptively analytical methodology was used. The most significant conclusions are:

- Both morphology and syntax participate in parsing words and some adverbs (e.g., originality).
- Both morphology and syntax participate in verb and infinitive and some derivatives.
- They participate in *hamzat al-wasl* and *al-qat'a* concerning movement stability, pronunciation, and their initial position in writing.
- They participate in agent, and imperative verbs that show the form of agents.

Based on the conclusions, the researcher recommended studying morpho-syntactic cases to show participation.

Keywords: Participation, Cases, Meaning, Morphological Form.

المقدمة

الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا، ولم يكن له شريك في الملك، وأشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيّدنا ونبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ عبده ورسوله، وبعد...

إن النظام النحوي والنظام الصرفي في العربية نظامان معجزان، يكشفان عن عظمة هذه اللغة التي أُنزل بها القرآن الكريم، ويكشفان عن عظمة أولئك العلماء الذين استنبطوا أحكامهما العامة، ووضعوا قواعدهما الكلية، ونقلوهما إلى الأجيال التالية، بل إن بعض العلماء من جعل الصرف بنية النحو ومقدمته.

طبيعة البحث:

هذا البحث عبارة عن جزئية مدروسة تحت عنوان هو: (المشاركة بين المسائل النحوية والصرفية)، وهو رسالة ماجستير للباحثة، وقد اُسْتلَ هذا البحث منها، كون نشر بحث محكم أحد شروط المناقشة، وقد تناول هذا البحث: المسائل النحوية والصرفية التي فيها مشاركة في وجه أو أكثر، مثل: المشاركة بين بعض أسماء الإشارة والضمائر في معنى الحضور.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث؛ كونه يكشف عن وجود المشاركة بين المسائل النحوية والصرفية في سياقاتها، المبثوثة في أمات الكتب القديمة والحديثة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على أدق المسائل النحوية والصرفية التي فيها مشاركة في اللفظ، أو المعنى، أو فيهما معًا، والاستدلال بالشواهد القرآنية والشعرية المنسوبة إلى قائلها؛ لتكون المادة المدروسة سهلة وميسرة لدى القارئ.

منهج البحث:

استدعت الدراسة استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال وصف وتحليل المشاركة بين المسائل التي وردت في هذا البحث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في فرضيات عدة منها: ما معنى المشاركة؟ وما يُقصد بالمشاركة في النحو والصرف؟ وهل ذكرها النحاة القدامى والمحدثين؟ وما الشواهد عليها من القرآن الكريم، والشعر؟

الدراسات السابقة:

لم تجد الباحثة من تناول هذا الموضوع بالاسم نفسه والبحث والتحليل؛ ولكن توجد دراسات

مشابهة، درست الموضوع بجزئية ناقصة، تختلف في طرائق التناول أو الأسلوب أو ونوع الدراسة، ومن هذه الدراسات:

- **الدراسة الأولى**: المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقًا، كتاب لتوفيق محمد شاهين، نشرته مكتبة وهبة في القاهرة، وتناول هذا الكتاب: المشترك اللفظي ووضعه ونشأته والأضداد والترادف، وهو بعيد عن الموضوع كل البعد؛ لأنه يقوم على دراسة المشترك في علم اللغة.
- **الدراسة الثانية**: المشترك اللفظي في غريب القرآن، كتاب لعبد العال سالم مكرم، نشرته مكتبة عالم الكتب، 2009م، في القاهرة، وتناولت الدراسة المشترك اللغوي في علم اللغة، وهذه الدراسة ليس لها علاقة بدراسة الباحثة، فهي شبيهة بالدراسة السابقة.
- **الدراسة الثالثة**: المشترك اللغوي في القرآن الكريم الصرفي والمعجمي والنحوي والأسلوبي، لمهدي أسعد عرار، أستاذ اللسانيات والعلوم، جامعة بيرزيت، وتناولت دراسته: مستويات اللغة في اللسانيات بحكم تخصصه، وترتبط بدراسة الباحثة في المستوى النحوي والصرفي في بعض المسائل النحوية والصرفية، وتختلف عن دراسة الباحثة، بأنها دراسة لغوية وغرضها: المشترك اللغوي في القرآن الكريم، وعلى ذلك تختلف عن دراسة الباحثة في طريقة التناول.
- **الدراسة الرابعة**: أُطروحة دكتوراه في المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص لأبي صاعد البغدادي، **للباحث**: إبراهيم بن محمد عسيري، **وموضوع الأُطروحة**: مسائل نحوية وصرفية ومن أهم **أهداف** هذه الدراسة: تحليل المسائل النحوية والصرفية، وقُسمت الأُطروحة على أبواب وفصول:

الباب الأول: المسائل النحوية ويحوي ثلاثة فصول الأول: الحروف، والثاني التراكيب النحوية، الثالث: الأعاريب.

الباب الثاني: المسائل الصرفية، ويحوي ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في تصريف الأسماء.

الفصل الثاني: في تصريف الأفعال.

الفصل الثالث: في المسائل المشتركة بين الأسماء والأفعال.

الباب الثالث: ملامح شخصية صاعد البغدادي النحوية.

ومن الملاحظ أن القارئ للباب الأول، الفصل الثالث يظن أن هناك ارتباطًا بينه وبين دراسة الباحثة هنا في المشاركة بين المسائل الصرفية في الصيغ؛ والأمر ليس كذلك وإنما هو خليط، لا

يقصد به موضوع الباحثة أبدًا، وليس فيه مشاركة؛ وإنما هي مسائل متفرقة في الأسماء والأفعال، فجمعها في فصل واحد؛ لأن توزيعه للأُطروحة اختلف عن توزيع الباحثة للفصول والمباحث، وهي مسائل مفردة، وليست مشتركة، كما أن نتيجة بحثه حول صاعد البغدادي، وإثبات تمكنه من الصناعة النحوية، ونتائج أخرى ليس لها صلة بدراسة الباحثة؛ لأنها دراسة تطبيقية على كتاب الفصوص لصاعد البغدادي، واستخراج مسائل نحوية وصرفية من كتاب الفصوص، أمّا دراسة الباحثة فهي المشاركة بين المسائل النحوية والمسائل الصرفية في اللفظ، أو المعنى، أوفيهما معًا، وهي دراسة تنظيرية؛ وليست دراسة تطبيقية.

خطة البحث:

البحث موسوم بالمشاركة بين بعض المسائل النحوية والصرفية، ويبدأ بمقدمة ومدخل وينتهي بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وأهم المصادر والمراجع، وهو مقسم على ثلاثة مباحث ومسائل عدة، يسبقها مدخل فيه: تعريف مبسط للمشاركة، وتعريف مبسط لعلم النحو والصرف وأهميته. وقُسمت المباحث كما يأتي:

المبحث الأول: المشاركة بين علم النحو وعلم الصرف، ويشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى: المشاركة بين علم النحو وعلم الصرف في معرفة الموقع الإعرابي للكلمة.

المسألة الثانية: المشاركة بين علم النحو وعلم الصرف في بعض الأحوال، منها: الأصالة.

المبحث الثاني: المشاركة بين مسائل نحوية في المعنى، أو الإعراب، ويشتمل على مسألتين.

المسألة الأولى: المشاركة بين أسماء الإشارة والضمائر في معنى الحضور.

المسألة الثانية: المشاركة بين الفعل والمصدر والمشتقات واسم الفعل في الإعمال.

المبحث الثالث: المشاركة بين مسائل صرفية في الصيغة أو المعنى أو فيهما معًا، ويشتمل على:

المسألة الأولى: المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في النطق وكتابة الحركة في بداية الكلام.

المسألة الثانية: المشاركة بين اسم الفاعل وفعل الأمر في صيغة فَاعِل.

مفهوم المشاركة

أولًا: المشاركة في اللغة:

قال ابن منظور: (شرك): الشِّرْكَة والشَّرِكَة سواء: مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر. قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [طه: ٣٢]، أي أجعله شريكًا فيه، فالمشاركة بين نبي الله موسى وأخيه هارون في أمر تبليغ الرسالة[1].

والمشاركة عند الفيومي[2]: (شاركه)، و(تشاركوا)، و(اشتركوا)، وشَرَكْتُهُ: في الأمر (أشْرَكَهُ)، وجمع الشريك: شُرَكاء. وطريق مشترك، والأصل مشترك فيه ومنه، وكذلك هو عند صاحب المعجم المفصل[3].

ثانيًا: المشاركة في الاصطلاح:

قال ابن جني: "ومعنى المشاركة في المساهمة قائم، على كل حال[4]" تقول: تقاتل زيدٌ وعمرو وبكرٌ، وقاتلَ زيدٌ عمرًا. فقد حصلت المشاركة من حيث إن الفعل أُسند في الظاهر إلى فاعل اصطلاحًا، وهو في المعنى أيضًا مفعول به، وجعل المفعول به منصوبًا على جهة الاصطلاح، وهو في المعنى أيضًا فَاعَلَ.

وهو كذلك عند بطرس البستاني في قوله: "أفعال المشاركة عند الصرفيين، هي ما دلّت على أنَّ أحد الفريقين يفعل بالآخر ما يفعله الآخر به ولها عندهم صيغتين: أحدها: فَاعَل، نحو: ضَاربَ زيدٌ عمرًا، والأخرى: تفاعلَ، نحو: تضَاربَ القومُ"[5].

والمشاركة بصيغة (فاعلَ): شَاركَ، وصيغة (مُفاعِل): مُشَارِك، وصيغة (تفاعَل): تَشارَك، وصيغة (مُتَفَاعِل): مُتَشَارِك، وتأنيثها مُشاركة (مُفاعلة)، وشريك (فَعِيل)، ومنه فلان شريك لفلان في كذا. واشْتَرَكَ (افْتعلَ)، اشترك فلان وفلان في كذا.

ومما سبق تصل الدراسة إلى أنَّ المشاركة بين المسائل النحوية والصرفية يجب أن تكون بين شيئين فأكثر، في أمر لفظي، أو معنوي، أوفيهما معًا، وتكون بدلالة:

---

(1) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 1419هـ-1999م، 7/ 99.

(2) يُنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيّومي، د. ت، 1/ 311.

(3) يُنظر: المعجم المفصل في علم الصرف، الأسمر، 1413هـ-1993م، ص368.

(4) الخصائص، ابن جني، 1913م، ص9.

(5) معجم محيط المحيط، البستاني، 1987م، ص 463.

ـ الصيغة: وتعنى في اللغة: الأصل، وفي الاصطلاح: تعني الميزان الصرفي[1].

ـ اللفظ: ويعني في اللغة: أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل: لَفَظَ الشيء. يُقال لفظت الشيء من فمي، ألفظه لفظًا رميته، ولفظ بالشيء يلفظُ لفظًا: تكلم. واللفظ: واحد الألفاظ، وهو في الأصل مصدر[2]، وفي التنزيل العزيز: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ چ [ق: ١٨]، أي ما يتكلمُ من كلام إلا لديه رقيب.

واللفظ في الاصطلاح: قال ابن مالك: كلامنا لفظٌ مفيد كَ(اسْتَقِمْ) واسمٌ وفعلٌ ثُم حرفٌ الكَلِمْ[3] وعند ابن عقيل: (اللفظ: جنس يشمل الكلام، والكلمة والكَلِم)[4]. أي إنَّ اللفظ عنده عام يشمل الكلام المركب (الجملة)، والكلمة المفردة، والكلم أي التقسيم على: اسم، وفعل، وحرف؛ لأنَّها تُلفظُ نطقًا، وتدونُ كتابةً.

ومن هنا تصل الدراسة إلى وجود علاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للفظ وهي: أنَّ اللفظ معناه كلَّ ما ينطقُ ويُكتبُ من كلامٍ مركبٍ مفيدٍ، أو غير مفيد، ومن كلمة مفردة سواء أكانت اسمًا، أم فعلًا، أم حرفًا.

المعنى: وهو يعني في اللغة: عنيتُ بالشّيء أي قصدته فهو ما يُقصد بشيء، وهو إمّا مصدر بمعنى المفعول كـ(مقصود)، أو مخفف معنى اسم مفعول، نُقلَ في **اصطلاح النحاة:** إلى ما يُقصد بشيء نقل العام إلى الخاص، وقيل المعنى هو الصورة الذهنية من حيث تُقصد من اللفظ، وقيل اللفظ إذا وضع بإزاء الشيء فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يُسمى مدلولًا، ومن حيث يُعنى باللفظ يسمى معنى[5].

ومن ذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للمعنى، وهي أن المعنى ما يقصده المتكلم من وراء كلامه متمثلًا بالصورة الذهنية المجردة المعبرة عن الشيء الملفوظ والمحسوس، لا دخل للسان فيه.

والنحو لغة: عند ابن جنى[6] وابن فارس[1] وابن منظور: "القصد والطريق، والنحو: إعراب

---

(1) المعجم المفصل في علم الصرف، ص297.

(2) يُنظر: لسان العرب، 12 / 303 ـ304.

(3) متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك، 1423هـ ـ2002م، ص6.

(4) شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، 1411هـ ـ 1990م، 19/1.

(5) ينظر: معجم محيط المحيط، باب العين، ص 640.

(6) الخصائص، ابن جني، 1913م، 1 / 34.

الكلام العربي، وأصله المصدر"[2].

والنحو عند الشنقيطي: "مصدر على وزن فَعْلٍ، بمعنى اسم المفعول، أي المَنْحُوُّ، من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهذا مجاز مرسل عندهم، والأصل في إطلاق النحو في لغة العرب بمعنى القصد، فسمى هذا العلم نحوًا؛ لأنه مقصود؛ لأنّ النحو بمعنى القصد"[3].

والنحو في الاصطلاح: عند ابن جني: "هو انتحاء سمة كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ إليها وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوًا، كقولك: قصدتُ قصدًا"[4].

ومن خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بينهما، وهي القصد والغاية من وضع كلام المتكلم في تركيب جملي معين، لينقله إلى القارئ، أو السامع.

الصرف ـ التعريف والأهمية:

قبل الخوض في معرفة أهمية الصرف لا بد أولًا من تعريف الصرف في اللغة والاصطلاح.

فالصرف **لغةً:** عند ابن فارس: (صَرَفَ) الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رجع الشيء، من ذلك صرفت القوم صرفًا وانصرفوا، إذا رجعتهم فرجعوا. ومعنى الصرف عندنا أنه شيء صُرِف إلى شيء، وأنَّ الخليل قال: الصرف فضلُ الدّرهمِ على الدّرهمِ في القيمة[5].

وعند ابن منظور: "الصرف: أن تصرف إنسانًا عن وجهٍ يريده إلى مَصرِف غير ذلك، وصرَّف الشيء: أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه على وجه. والصرف: التقلب والحيلة، يُقال يصرف ويتصرّف. وصرف الحديث تزيينه والزيادة فيه... "[6].

وجاء في معجم الصّحاح: "الصرف: التوبة، يقال لا يُقبل منه صرف ولا عدل، صرفت الرجل عني فانصرف، وصرف عنك الأذى، يقال صرفت الدراهم بالدنانير. وبين الدرهمين صَرْفٌ، أي فضل

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 1399هـ ـ 1979م، 5 / 403.

(2) لسان العرب، 14 / 76. 77.

(3) فتح ربِّ البرية في شرح نظم الآجرومية، الشنقيطي، 1431هـ ـ 2010م، ص3.

(4) الخصائص، 1/ 34.

(5) يُنظر: معجم مقاييس اللغة، 3/ 342. 343.

(6) يُنظر: لسان العرب، 329/7.

لجودة فِضة أحدهما"[1].

ومما سبق نستنتج: أن الصرف في اللغة: التقلب والتغيير، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭽ [البقرة: ١٦٤]، الشاهد في الآية الكريمة: (تصريف): أي تغيير الرياح من مكان إلى آخر.

أمَّا تعريف الصرف في **الاصطلاح**، فقد جاء في معجم المصطلحات: (يُراد بالصرف: العلم الذي يتناول دراسة أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء، كتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء ضروب من المعاني: كالتصغير، والتكبير، والتثنية، والجمع، وأخذ المشتقات من المصدر، وبناء الفعل للمجهول، أو تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني: كالحذف والزيادة والإبدال والقلب والنقل والإدغام)[2]. وقد سبقه إلى ذلك ابن جني[3]، والعُكْبَرِي[4]والاستر باذي[5]، وابن عصفور[6]، وهو كذلك عند الحملاوي[7].

وقد عرفه النيساري(: الصرف علمٌ بأصولٍ مُفْهَمٍ بِهِنَّ أحوالُ مبَنى الكلمِ)[8].

ومن المحدثين من عرف الصرف: بأنه (الزيادة والتحسين والتغيير)[9].

ومن ذلك تصل الدراسة إلى أن الغرض من الصرف هو تغيير بنية الكلمة العربية من الأصل إلى غيره لغرضين الأول: معنوي، مثل تغيير الإفراد إلى التثنية والجمع، والتكبير إلى التصغير، والمصدر إلى المشتق، وبناء الفعل من المعلوم إلى المجهول... والغرض الآخر: لفظي، مثل الإعلال بالحذف والقلب، والنقل، والتسكين، والزيادة، والإبدال، والمد والإدغام.

ومن تلك التعريفات في اللغة والاصطلاح توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي هي: التحويل والتغيير من حال إلى حال، كما أن هناك فروقات بين الصرف والتصريف، فالتصريف عند ابن جني: "أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى. مثل أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه (جَعْفر) فتقول: ضَرْبَبَ، ومثل عَلِمَ: ضَرِبَ، ومثل ظَرُفَ: ضَرُبَ، وهنا

---

(1) يُنظر: معجم الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، 1990م، 4/ 1385ـ1386.

(2) ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، عُبادة، 1432هـ ـ2011م، ص183.

(3) ينظر: المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، 1373هـ ـ1954م،، 3/1.

(4) ينظر: مسائل خلافية في النحو، العُكْبَرِي، 1428هـ ـ2007م، ص78.

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده: عبد القادر البغدادي، الاستراباذي، د. ت، 1/1.

(6) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، 1407هـ ـ1978م، 1/ 30، والتصريف الملوكي، ابن جني، ص12.

(7) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، د. ت، ص5.

(8) الشافية في علم التصريف، ويليها نظم الشافية للنَّيْسَاري، ابن حاجب، 1441هـ ـ1995م، ص14.

(9) علم الصرف، أبو مغلي1431هـ ـ2010م، ص7.

صرفت الكلمة (ضَرَبَ) إلى وجوه عدة: (ضَرْبَبَ، وضَرِبَ، وضَرُبَ)، و(جَعْفَر، وعَلِمَ، وظَرُفَ)"[1].

أهمية الصرف:

إن الصرف يُعد مقدمة لدراسة علم النحو، وذكر ابن شملان: أنّ الصرف من أسس اللغة العربية فالاعتناء بدراسته وتحقيقه وتأليفه خدمة مباركة للغة القرآن الكريم والسنة المطهرة[2].

فلما كان ارتباطه بالقرآن والسنة، من حيث ضبط الألفاظ، كان له منزلة عظيمة، ولذا ينبغي ألا يُستهان بتعلمه، وتعليمه؛ لاسيما وهو أصل اللغة؛ لبحثه عن أصل المفردات[3].

وذكر العقيدي: "إن النظام الصرفي في العربية نظام معجز، يكشف عن عظمة هذه اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ويكشف عن عظمة أولئك العلماء الذين استنبطوا أحكامه العامة، ووضعوا قواعده الكلية، ونقلوه إلى الأجيال التالية، قبل أكثر من ألف سنةٍ"[4].

المبحث الأول

المشاركة بين علم النحو وعلم الصرف

يتضمن هذا المبحث: المسائل التي تكمن فيها المشاركة، مثل المشاركة بين علم النحو والصرف في معرفة الموقع الإعرابي للكلمة، والمشاركة بين الفعل والمصدر، وبعض المشتقات في الإعمال، وهي كما يأتي:

المسألة الأولى: المشاركة بين علم النحو وعلم الصرف في معرفة الموقع الإعرابي للكلمة:

يقول الحازمي: " إذًا اشترك فنّ الصّرف مع علم النحو يعني: مع موضوعه، في الكلمات العربية، لكن لا من حيث من حيث الإعراب والبناء، وإنما من حيث الأحوال السابقة، كالأصالة والزيادة، ثم الكلمات العربية المفردات العربية مشتملة على حرف أصلي وحرف زائد"[5].

ويقول حاتم الضامن: " النحو: علم يبحث عن أحوال أواخر الكلم إعرابً وبناء، والصرف: علم بأحوال أبنية الكلم مما ليس إعرابًا ولا بناء، أمَّا موضوع علم الصرف: هو المفردات العربية والمراد

---

(1) المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، 1 / 4.

(2) لمح الطرف في فن الصرف، شملان، 1440هـ، ص 3.

(3) المرجع نفسه، ص 9.

(4) ينظر: إحياء الصرف، العقيدي، 1436هـ.2015م، ص 1.

(5) ينظر: الشرح المختصر على نظم المقصود، الحازمي، د. ت، 7/ 1.

بـالمفردات العربيـة: الاسـم المـتمكن[1]، والفعـل المتصـرف مـن دون مـا عـداهما، فـالحرف بجميـع أنواعـه، والاسـم المبني، والأفعـال الجامدة، لا يجـري البحـث عنها في علـم الصـرف، فـالنحو على هـذا يتعلق بالكلمة وهي في الجملة، ويوضح علاقة تلك الكلمة بالكلمات الأخرى فيها، أمَّا الصرف فتنحصر علاقته بالكلمة نفسها، وما يطرأ عليها من تغييرات"[2].

ويقول أبو مغلي: " إن الصرف يُعنى بالبنية، كما يُعنى علم النحو بالجمل والتراكيب"[3].

ومن هنا توصلت الدراسة إلى أن النحو والصرف وجهان لعملة واحدة ، كل وجه يختلف عن الآخر ويشتركان في الكلمات العربية، فالكلمة في الجملة في التركيب النحوي يمكن دراستها في الصرف من حيث الأصالة والزيادة والنقصان والإعلال والإبدال ويمكن دراستها نحويًا من حيث الإعراب والبناء والموقع وبذلك فالنحو والصرف يشتركان في الكلمة ولا يشتركان في الجملة، نحو محمدٌ القارئ الدرسَ. فأنت لا تعرف موقع إعراب (الدرس) إلَّا إذا عرفت أن ما قبله (القارئ): اسم فاعل، وذلك في علم الصرف، وبذلك تعرف أنه يعمل عمل فعله المبني للمعلوم، فتعرف أن الفاعل ضمير مستتر تقديره هو، و(الدرسَ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وكذلك عند قولك: هذا مكتوبٌ الدرسُ، فعرفتَ أن اسم المفعول: مكتوبٌ، يعمل عمل فعله المبني للمجهول؛ حيث يرفع نائب فاعل، فالدرسُ: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره[4]. وهو أحد الأسباب لحث بعض العلماء على تعلم وفهم علم الصرف قبل علم النحو؛ لأنه يُعد المقدمة والأساس لتعلم علم النحو وفهمه؛ لأن العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل، وعلاقة البسيط بالمركب. ولمَّا كان علم الصرف هو علم الكلمة المفردة، وعلم النحو هو علم تركيب الكلمات في جمل مفيدة، فإن الكلمة هي أساس هذا التركيب؛ لأنَّه مركب من كلمة إلى جوار كلمة، حتى تتكون الجمل المفيدة؛ لذلك كان تعلم الصرف هو المدخل والأساس لتعلم علم النحو وفهمه.

المسألة الثانية: المشاركة بين علم النحو والصرف في بعض الأحوال:

---

(1) الاسم المتمكن: هو الاسم المعرب، وهو قسمان: متمكن أمكن: الذي تلحقه جميع حركات الإعراب والتنوين. ومتمكن غير أمكن: الاسم الممنوع من الصرف، أما الاسم الغير متمكن: الاسم المبني، موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، ص72.

(2) الصرف، الضامن، 1422هـ-2001م، ص14.

(3) علم الصرف، ص 7.

(4) يُنظر: علم الصرف، ص 8-9.

يشترك علم النحو والصرف في بعض الأحوال، كالأصالة، والزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير.

أولًا: المشاركة بين علم النحو والصرف في الأصالة:

أ. الأصالة في علم الصرف: أي الكلمة المجردة الخالية من حروف الزيادة، وتخص الاسم الثلاثي والرباعي، والخماسي، نحو: زَيْد على وزن (فَعْل)، وجَعْفَر على وزن (فَعْلَلَ)، وسَفَرْجَل على وزن (فَعَلْلَل) وبإدغام الساكن في المتحرك تصبح: (فَعَلَّل). كقول الله سبحانه: چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ چ [الأحزاب: ٣٧]، الشاهد في الآية الكريمة: (زَيْدٌ)، اسم ثلاثي، خالٍ من حروف الزيادة، على وزن: فَعْلٌ.

وأمَّا الفعل الثلاثي والرباعي، نحو: حَمِدَ، وعَلِمَ على وزن (فَعِلَ)، وشَكَرَ، وصَبَرَ على وزن (فَعَلَ)، وكَبُرَ، وكَرُمَ على وزن (فَعُلَ). كقول الله تعالى: چ ژ ژ ڑ ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ [البقرة: ٦٠]، الشاهد في الآية الكريمة: (عَلِمَ)، فعل ثلاثي مجرد من حروف الزيادة، على وزن: فَعِلَ، وشاهد آخر في الآية نفسها: (رِزْقِ)، اسم ثلاثي مجرد من حروف الزيادة، وعلى وزن: فِعْلٍ). قال تعالى: چ ئى ئې ئې ى ى ې ې □ □چ [الشورى: ٤٣]، الشاهد في الآية الكريمة: (صَبَرَ، وغَفَرَ)، فعلان ثلاثيان مجردان من حروف الزيادة، على وزن: فَعَلَ. قال تعالى: چ ئە ى ى ې ې □چ [الأنعام: ٣٥]، الشاهد في الآية الكريمة: (كَبُرَ)، فعل ثلاثي مجرد من حروف الزيادة، وعلى وزن: فَعُلَ.

ب ـ الأصالة في علم النحو: وتكون في الجملة المجردة من الزيادة، أو الإضافة، ومن التقديم والتأخير، ومن الحذف... إلخ. وتختص بالجملة، وأن تكون الجملة مبنية للمعلوم، فالإسمية مكونة من الركنين الأساسيين وهما: المسند إليه (المبتدأ)، والمسند (الخبر)، نحو: محمدٌ رسولُ الله. قال تعالى: چ ٱ ب ب ٻ چ [الفتح: ٢٩]، الشاهد في الآية الكريمة: (المسند إليه): المبتدأ. (المسند): الخبر. أمَّا الجملة الفعلية فهي مكونة أيضًا من ركنين أساسيين هما: (المسند) الفعل، و(المسند إليه): الفاعل، نحو: جاءَ محمدٌ، كقول الله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ى ى چ[الحجرات: ٣]، الشاهد في الآية الكريمة: (يغضون، وامتحنَ الله) المسند الفعلين: (يغض، وامتحن)، والمسند إليه الفاعل: (واو الجماعة، ولفظ الجلالة: الله).

ومن هنا توصلت الدراسة إلى وجود المشاركة بين علم الصرف والنحو في الأصالة، أي التجرد من حروف الزيادة بالنسبة للاسم والفعل في الصرف، والتجرد من الإضافة (الزيادة) والتقديم والتأخير والحذف في الجملة الاسمية والجملة الفعلية في النحو.

المبحث الثاني

المشاركة بين بعض المسائل النحوية في المعنى أو الإعراب

ويتضمن هذا المبحث دراسة المشاركة بين بعض المسائل النحوية في المعنى أو الإعراب (المبنى)، نحو مسألة المشاركة بين بعض أسماء الإشارة والضمائر في معنى الحضور، ومسألة المشاركة بين الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل في الإعمال كما يأتي:

المسألة الأولى: المشاركة بين أسماء الإشارة والضمائر في معنى الحضور:

المعنى اللغوي للإشارة: قال ابن منظور: "أشار إليه وشوَّر: أومأ، يكون ذلك بالكف والعين والحاجب، وأشار الرجل يشير إشارةً إذا أومأ بيديه"[1]. أي وضح مبهمًا بالإشارة إليه وإلى حضوره.

وفي المعنى الاصطلاحي:

أطلق سيبويه على أسماء الإشارة المبهمات[2] ووضح ذلك بقوله: " وذاك بمنزلة هذا، إلَّا أنك إذا قلت: ذاك فأنت تشبهه لشيء متراخٍ، وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك"[3].

وأسماء الإشارة عند المبرد[4] وابن يعيش هي: ما يشار بها إلى المسمى وفيها معنى الفعل وهي عنده: ضربٌ من المبهم، و إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أن الإشارة معنى، ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر[5] وقال صاحب الموسوعة: "اسم الإشارة: هو اسم يُعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسيّة إليه"[6].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لاسم الإشارة هي علاقة ترابط بين المعنيين، وهي توضيح مبهمٍ بالإشارة إليه وبيان حضوره.

وأمَّا **المعنى اللغوي للضمير**، فهو عند ابن منظور: "السر وداخل الخاطر، والجمع الضمائر، وأضمرت صرف الحرف إذا كان متحركًا فأسكنته، وأضمرت الشيء أخفيته... "[7].

وأُطلق على الضمائر المضمرات في أكثر من باب، وذكر ابن هشام أنواع المعارف، فقال: "

---

(1) لسان العرب، 6 / 235.

(2) ينظر: الكتاب، 2 /77.

(3) المصدر نفسه، 2 / 78، وينظر: شرح المفصل، 1422هـ-2001م، 3 / 135.

(4) ينظر: المقتضب، المبرد، د. ت، 4/ 365.

(5) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 1422هـ-2001م، 3 / 126.

(6) موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، 2009م، ص54.

(7) لسان العرب، 4/ 2606.

أحدها: المضمر، ويسمى الضمير أيضًا، ويسميه الكوفيون: الكناية، والمكنى"[1].

ومما سبق تصل إلى أن علماء النحو اتفقوا على أن أسماء الإشارة والضمائر مبهمة، ويزول إبهامها بالمشار إليه في سياق الكلام؛ لكنها تحمل دلالة المشاركة في معنى الحضور، وتجد ذلك في الشواهد الآتية: قال تعالى: ﭽ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ﭼ [التوبة: ١٢٤]، الشاهد في الآية الكريمة (زادتْهُ هَذِه) الهاء في زادته: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، يعود على (سورة)، فحضورها في سياق الكلام أزال الإبهام عن الجملة الفعلية (زادته). و(هذه): اسم إشارة للمفرد المؤنث الحاضر في محل رفع فاعل واسم الإشارة (هذه) يشير إلى شيء حاضر قبلها وهي (سورة): حضور أزالت الإبهام من الفعل (زادته) في سياق الكلام.

فأسماء الإشارة مشاركة للضمائر في معنى الحضور المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث:

ـ (هذا، ذلك): إشارة إلى الحاضر المفرد المذكر، الذي يزيل الإبهام. كقول الله سبحانه: ﭽ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ﭼ [لقمان: ١٧]، فالشاهد في الآية (ذلك) إشارة إلى الحاضر المفرد المذكر البعيد، بدلالة لام البعد، والكاف ضمير مخاطب متصل، والإشارة هنا لشيء سابق قبله وهو الصبر على المصائب، كما تجد اسم الإشارة في قوله تعالى: ﭽ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ﭼ [هود: ٧٢] الشاهد في الآية الكريمة (هذا): إشارة إلى الحاضر المفرد المذكر القريب بعدها وهو(بعلي)، و(هذا) الثانية تشير لما قبلها وهي الولادة وهي عجوز، فهذا شيء عجيب.

(هذي، هذه، تلك): أسماء إشارة إلى الحاضرة المفردة المؤنثة، القريبة والبعيدة، كقول الله تعالى: ﭽ و و ۉ ۉ ې ې ې ې ﭼ [البقرة: ٣٥]، الشاهد في الآية: (هذه) اسم إشارة للمفردة المؤنثة الحاضرة، وهي (الشجرة)، وقد أزالت إبهام (هذه). وفي قوله تعالى: ﭽ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ى ى ئا ئا ﭼ [البقرة: ١٣٤]، الشاهد في الآية الكريمة: (تلك) التاء للإشارة المفردة المؤنثة الحاضرة مبنية في محل رفع مبتدأ، واللام: للبعد، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح للخطاب، وقد أزالت إبهام اسم الإشارة (تلك) المشار إليه بعدها(أمةٌ): الخبر الذي تم به المعنى في سياق الكلام.

ومن أسماء الإشارة: (هذان، وذانك)، وفيهما إشارة إلى المثنى المذكر الحاضر كقول الله سبحانه: ﭽ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ے ﭼ[القصص: ٣٢]، الشاهد: (ذانك)، حيث إنَّ (ذان): اسم إشارة للمثنى المذكر الحاضر، والكاف: ضمير متصل للمخاطب، وقد أزال الإبهام المشار إليه (برهانان)، وقد أشار إلى ما بعده.

---

(1) شرح شذور الذهب، ابن هشام، د. ت، ص 134.

ومن أسماء الإشارة: (هاتان، وتانك): إشارة إلى الحاضر المثنى المؤنث، نحو قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ [القصص: ٢٧]، الشاهد في الآية: (هاتين): اسم يحمل دلالة الإشارة إلى المثنى المؤنث الحاضر(ابنتي).

ومن أسماء الإشارة: (هؤلاء، وأولئك): وهما يحملان دلالة جمع المذكر والمؤنث الحاضر، نحو: قال تعالى: ﭽ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [البقرة: ٣١]، الشاهد في الآية (هؤلاءِ) اسم إشارة لجمع الذكور والإناث الحاضرين، يشير إلى الحاضرين قبلهم: (الأسماء كلها)، و الشاهد الآخر الضمير المتصل الدال على الغائبين في الفعل(عَرَضَهُم)، وذلك الضمير يعود على(الاسماء كلها). وقال تعالى: قال تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ [هود: ٧٨]، الشاهد في الآية الكريمة: (هؤلاءِ) اسم إشارة يحمل دلالة جمع الإناث الحاضرات بعد اسم الإشارة، (بناتي)، والشاهد الآخر: الضمير الدال على جمع الإناث الغائبات(هُنَّ). قال تعالى: ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ [الصافات: ٤١]، الشاهد في الآية الكريمة: (أولئك) اسم إشارة يحمل دلالة جمع الذكور للحاضرين قبل اسم الإشارة وهم (عباد الله المخلصين)، واسم الإشارة مكون من اسم الإشارة (أولاء) وكاف الخطاب الضمير المتصل.

ومن أسماء الإشارة الحاضر للمكان القريب والمتوسط في البعد وللمكان البعيد، نحو: (هنا، هاهنا، وهناك، وهنالك)، كقول الله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ [المائدة: ٢٤]، الشاهد في الآية (هاهنا): اسم إشارة للمكان القريب، وهو مبني في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالخبر قاعدون، الذي أزال الإبهام بحسب سياق الكلام. قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ [آل عمران: ٣٨]، الشاهد في الآية (هنالك): اسم إشارة للمكان البعيد؛ بدلالة لام البعد، والكاف حرف للخطاب. وقال تعالى: ﭽ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ [البقرة: ٨٥]، الشاهد في الآية الكريمة: (هؤلاء): اسم إشارة لجمع الذكور الحاضرين، في محل نصب على النداء بياء النداء المحذوفة[1]، تقدير الكلام: (أنتم يا هؤلاءِ) وقد أشاربها إلى جمع من الذكور معين حاضر وهو ضمير الخطاب: (أنتم).

أشار ابن هشام إلى أنه: "لا بد للضمير من مفسر يبين ما يراد به، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له"[2].

ومن هنا نستنتج أنَّ وجود المشاركة بين أسماء الإشارة والضمائر في معنى الحضور.

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه، الدرويش، 1426هـ.2005م، 1 / 138.

(2) شرح شذور الذهب، ص135.

المسألة الثانية: المشاركة بين الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل في الإعمال:

من العوامل: ما يعمل عمل الفعل وهو سبعة أشياء: المصدر، اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وستتناول الدراسة ذلك كما يأتي:

أولًا: المشاركة بين الفعل والمصدر في الإعمال:

يعمل المصدر مل فعله المبني للمعلوم، فيرفعُ فاعلًا، وينصب مفعولًا به، وله موضعان:

الموضع الأول: أن يكون المصدر نائبًا مناب الفعل، نحو: (ضَرْبًا زيدًا)، فـ(زيدًا): مفعول به منصوب بالمصدر (ضربًا)؛ لنيابته مناب فعل الأمر: (اضْرِبْ)، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، كما في (اضْرِبْ).

الموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا بـ(أن والفعل)، في حالة الماضي والاستقبال، ويكون مقدرًا بـ(ما والفعل)، إذا أُريدَ به الحال، نحو:

- عجبتُ من ضَرْبِكَ زيدًا أمْسِ ـ أوغدًا، والتقدير: مِنْ أنْ ضَرَبتَ زيدًا أمْسِ، أو مِنْ أن تَضْرِبَ زيدًا غدًا، الأول في الماضي، والآخر في المستقبل.
- عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيْدًا الآن، التقدير: ممَّا تضربُ زيدًا الآن، ويعمل المصدر المقدر عمل الفعل في الموضع الثاني على ثلاثة أحوال:

الحال الأول: مضاف، نحو: عجبتُ من ضربكَ زيدًا.

الحال الثاني: مجرد من أل والإضافة (منون)، نحو: عجبتُ من ضربٍ زيدًا، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ [البلد: ١٤ـ 15]، فالشاهد في الآية الكريمة: إعمال المصدر المنون: (إطعامٌ) عَمَل فعله (المبني للمعلوم)، حيث رفع فاعلًا مستترًا تقديره هو، ونصب مفعول به: (يتيمًا)

الحال الثالث: محلى بأل، نحو: عجبتُ من الضربِ زيدًا. وقد يضاف المصدر إلى فاعله، أو مفعوله الاسم الظاهر فيجره بالإضافة، نحو: عجبتُ من شُرْبِ زيدٍ العسلَ، أو عجبتُ من شُرْبِ العسلِ زيدٌ، فـ(زيد) فاعل على الأصل أضيف إلى مصدره فجُر بالإضافة، و(العسلَ): مفعول به منصوب بالمصدر(شُرْب)، والعسل مفعول به على الأصل أضيف إلى مصدره فجر بالإضافة، و(زيدٌ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره للمصدر (شُرْب)[1].

ثانيًا: المشاركة بين الفعل واسم الفاعل في الإعمال:

اسم الفاعل يشارك فعله المبني للمعلوم في الإعمال على وجهين:

الوجه الأول: إذا كان اسم الفاعل مجردًا من (أل) فهو يعمل عمل الفعل المضارع، للدلالة على معنى الحال، أو الاستقبال؛ وذلك لأنه موافق له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، فاسم الفاعل

---

(1) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، الخضري، 1424هـ.2003م، 2/550 ـ 558.

(ضَارِبٌ) موافق للفعل المضارع (يَضْرِبُ) في اللفظ والمعنى.

- موافقته في اللفظ من حيث عدد الحروف، وهي أربعة حروف، ومن حيث الحركات والسكنات، فالأول متحرك، والثاني ساكن، والثالث متحرك والرابع متحرك.
- موافقته في المعنى، حيث يدل على معنى الحال أو الاستقبال، نحو قولك: هذا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا.

الوجه الثاني: إذا كان اسم الفاعل متصلًا بـ(أل) فإنه يعمل عمل الفعل على إطلاقه في جميع الأزمنة: الماضي، والحاضر(الحال)، والمستقبل، نحو قولك: هذا الضاربُ زيدًا الآن، أوغدًا، أو أمْسِ.

- وشرط إعمال اسم الفاعل عمل فعله المبني للمعلوم أن يتقدمه لفظٌ؛ ليعتمد عليه، كالاستفهام، أو النداء، أو النفي، أو المبتدأ، أو متبوع، فيكون اسم الفاعل صفة للموصوف السابق، أو حالًا، أو خبرًا، ومفعولًا لناسخه، نحو قولك: أضاربٌ زيدٌ عمرًا؟، ويا طالعًا جبلًا، وما ضاربٌ زيدٌ عمرًا، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا، وجاءَ زيدٌ راكبًا فرسًا، وزيدٌ ضاربٌ عمرًا، وكان زيدٌ ضاربًا عَمْرًا، وإنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا، وظننتُ زيدًا ضاربًا عمرًا، وأعلمتُ زيدًا عَمْرًا ضاربًا خالدًا.
- ويجبُ أن يضاف اسم الفاعل إلى معموله إذا كان يعمل عمل فعله في الزمن الماضي، نحو قولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ[1].

ثالثًا: المشاركة بين الفعل واسم المفعول في الإعمال:

اسم المفعول يعمل بالشروط السابقة لإعمال اسم الفاعل، إلا أن اسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول، فيرفع نائبًا وينصب مفعولًا به إذا كان متعديًا، نحو قولك: ضُرِبَ الزيدان، تقول: أمضروبٌ الزيدان؟ وإن كان له مفعولان رُفِعَ أحدهما ونُصِبَ الآخر، نحو: (أُعْطِي المُعْطَى كفافًا يَكْتَفِي، فالمفعول الأول الضمير المستتر، وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل، و(كفافًا) المفعول الثاني منصوب.

- ويجوز في اسم المفعول أن يُضاف إلى ما كان مرفوعًا به، نحو قولك: زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ، فـ(عبدُهُ): نائب فاعل لاسم المفعول (مضروبٌ)، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. فتقول عند إضافته إلى

---

(1) يُنظر: حاشية الخضري، الخضري، 1424هـ.2003م، 2 / 540 ـ 549

مرفوعه: زيدٌ مضروبُ العبدِ، ومثله: الورعُ محمودُ المقاصدِ، فالمقاصد مضاف إلى اسم المفعول (محمود)، والأصل: الورعُ محمودٌ مَقَاصِدُهُ، برفع (مقاصدُ)؛ لأنه نائب فاعل لاسم الفاعل (محمود)[1].

رابعًا: المشاركة بين اسم الفعل و(الفعل والاسم) في الإعمال:

هناك تساؤلات عدة حول اسم الفعل، ماهي أسماء الأفعال؟ ولماذا سُميت بذلك؟ وهل يمكننا أن نعدها حلقة وصل بين الأسماء والأفعال؟ وهل هي عاملة بنفسها أم بغيرها؟ ذكرها سيبويه في باب: من الفعل سُمّي الفعلُ فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث[2] وهو يقصد أسماء الأفعال.

وذكر الراجحي: اسم الفعل: كلمة تدل على فعل معين وتحمل معناه وزمنه وعمله، وهو لا يسمى اسمًا فقط؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كما لا يُسمى فعلًا فقط؛ لأنه لا يقبل علامات الفعل، وهو لا يتأثر بالعوامل[3]. وأنواعه:

1ـ اسم فعل ماضٍ: يدل على الفعل الماضي ولا يقبل علاماته كـ(تاء الفاعل أو تاء التأنيث)، نحو: هيهات، وشتان، أي: بُعدًا، وسرعان، أي: سَرْعَ. قال تعالى: ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭼ [المؤمنون: ٣٦]، الشاهد في الآية الكريمة: (هَيْهاتَ): اسم فعل ماضٍ، مبني على الفتح، وفاعله: ضمير مستتر تقديره هو، و(ما) الموصولة في محل نصب مفعول به.

2ـ اسم فعل أمر: صهٍ، ومَه، وهلمَّ، هيت، وهاؤم، وآمين، وحي، ومكانك، وعليكم، ورويدك، و(عندك، ولديك، ودونك، ووراءك، وأمامك). قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ [الأحزاب: ١٨]، الشاهد في الآية الكريمة (هَلُمَّ)، اسم فعل أمر بمعنى: اقْبِلُوا أو تعالوا.

3ـ اسم فعل مضارع: وي، أي: أتعجب، أوه أي: أتوجع، أفٍ، أي: أتضجر. قال تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ [الأحقاف: ١٧]، الشاهد في الآيات الكريمة: (أُفٍ): اسم فعل مضارع للتضجر، بمعنى اتضجرُ وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، ومفعوله: الجار والمجرور: (لكما) في محل نصب مفعول به.

وقال ابن جني: "الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء، أشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء

---

(1) يُنظر: حاشية الخضري، 2 /547ـ549.

(2) يُنظر: الكتاب، 1 / 241.

(3) يُنظر: التطبيق الصرفي، الراجحي، د. ت، ص 60.

منها التنوين ـ الذي هو علم التنكير ـ وهذا لا يوجد إلا في الاسم، نحو: صهٍ، سيبويه. ومنها التثنية وهي من خواص الأسماء، نحو لبيك وسعديك"[1] وقد سبقه سيبويه في شرح معنى لبيك وسعديك[2].

ومما سبق تحليله نستنتج أن أسماء الأفعال مشتركة بين الأسماء والأفعال، فهي تحمل بعض خصائص الاسم، مثل علامة التنوين، لكنها مبنية وليس لها محل من الإعراب، وتحمل بعض خصائص الفعل، في المعنى والزمن والعمل فيما بعدها؛ فهي أسماء تحمل دلالة الأفعال وعمله، فمعظمها تُقدر بأفعال لازمة تتعدى بحرف جر والجار والمجرور في محل نصب مفعول به، وأن فاعلها ضمير مستتر، أو ظاهر متصل في محل رفع، أما (عليك)، و(عليكم) بمعنى الزم والزموا المذاكرة، فهو اسم فعل متعدٍ، ينصب المفعول به، حيث نصب هنا المذاكرة، وبذلك سُميت أسماء أفعال؛ لأنها شابهت الاسم من جهة والفعل من جهة أخرى، وبذلك يمكن أن تُعد حلقة وصل بين الاسم والفعل؛ لأنها عاملة بنفسها، ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا به كالفعل، وتنون كالاسم.

المبحث الثالث

المشاركة بين بعض المسائل الصرفية في المعنى واللفظ

يتضمن المبحث بعض المسائل التي تكون فيها المشاركة، مثل: المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في النطق وكتابة الحركة في بداية الكلام، والمشاركة بين اسم الفاعل وفعل الأمر في صيغة (فَاعِل)، والمشاركة بين اسم المكان والصفة المشبهة في صيغة (أَفْعَل)، وستكون الدراسة فيها كما يأتي:

المسألة الأولى: المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في النطق وكتابة الحركة في بداية الكلام:

قال ابن مالك: للوصلِ همز سابقٌ لا يثبتُ إلا إذا ابْتُدِي به كاستثبِتُوا[3]

وقصد بذلك الحركة التي يتوصل بها إلى نطق الحرف الساكن الذي تبدأ به الكلمة، ولأن الحركة لا ترسم مفردة، فقد أُختير لها الألف لتُرسم الحركة فوقه أو تحته، نحو: اِذهبْ، أُكتبْ، الكتاب، ولفظ الجلالة اَلله... الخ، وقد سبقه إلى ذلك كثير من النحاة، منهم ابن جني[4].

وذكر الأشموني أنَّ: "همزة الوصل: كل همزة قد ثبت في الابتداء، وسقط في الدرج، وما يُثبت

---

(1) الخصائص، 3/ 34 ـ 51.

(2) يُنظر: الكتاب، 1 / 353.

(3) متن الألفية، ص 118.

(4) المنصف في شرح التصريف، ابن جني، 1373هـ ـ 1954م، 1/ 53.

فيهما فهو همزة قطع... "[1]؛ يقصد كل همزة جاءت في أول الكلمة، وتسقط عند وصلها في غيرها، فهي همزة وصل، نحو: وأُكْتُبْ درسَك، وأما قوله: "وما يُثبت فيهما فهو همزة قطع" أي تظهر الهمزة في بداية الكلام، وهي ترسم على الألف إن كانت مفتوحة، أو مضمومة نحو: أَمجد، وأَحمد، وأَخَذ، وأنَّ، وأَنت وأُسِرَ، وأُخِذَ، وأُكلَ وترسم تحت الألف إن كانت مكسورة، نحو: إنَّ، إلّا، وإزالة.

و ذهب إلى ذلك راجي الأسمر[2]، والحملاوي[3]، والحازمي[4]، وغيرهم.

ومن هنا توصلت الدراسة إلى وجود المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في الثبوت نطقًا وكتابةً في الابتداء في الكلام، فالهمزة في كلمة (اِجْتَهَدَ) و(أُجْتُهِدَ) تظهر في النطق دون الكتابة؛ لأنها تُكتبُ ألفًا منطوقة الحركة على حسب الحرف الثالث، إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا كتبت الحركة كسرة تحت الألف دون همزة عندما تقول: اِجْتَهَدَ محمدٌ، ولا تظهر في وسط الكلام عند النطق بها، وتُكتب ألف أيضًا دون همزة، حين تقول: محمدٌ اِجْتهدَ؛ لأنك وصلت الكلمتين في النطق، وكذلك همزة القطع تُثبت في أول النطق، نحو: (أَحمدُ مجتهدٌ) سواء وصلت الكلام أو لم تصل.

أولًا: المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في النطق بحركتها في بداية الكلام في الأسماء العشرة (ابن، ابنة، ابنم، امرئ، امرأة، اثنين، اثنتين، است، اسم، ايمن):

هذه الأسماء سماعية وقد ذكرها كثير من علماء النحو في كتبهم ومنهم سيبويه[5]، وابن جني[6]، وابن مالك[7]، يقول:

وَفِي اسمِ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ واثْنَيْنِ وامْرِئٍ وتَأْنِيْثٍ تَبِعْ

ومن الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: چ ئے ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج [المائدة: ٧٥] الشاهد في الآية السابقة: (ابْن) من الأسماء العشرة التي تبدأ بهمزة وصل وهي (ا)، لها رسم خاص حيث تحذف ألفها إذا وقعت بين علمين، مثل الابن وأبيه، نحو: محمد بن عبدالله، مريم بنت عمران، ولا تقل: ابن ولا ابنة. وأما الشاهد على امرئ، ففي قوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں چ[الطور: ٢١]، الشاهد في الآية

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك، الأشموني، 1375هـ.1955م 813/1.

(2) يُنظر: المعجم المفصل في علم الصرف، ص 420.

(3) يُنظر: شذا العرف، ص 197.

(4) يُنظر: الشرح المختصر، الحازمي، دوت، 2009م، 5/ 9، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص 12.13.

(5) الكتاب، 4/ 147 ـ 151.

(6) المنصف في شرح التصريف، 1/ 57.62.

(7) متن الألفية ص 118، شرح ابن عقيل، 462/2.

الكريمة: (امرئ) من الأسماء العشرة المسموعة المبدوء بهمزة الوصل (ا) وهو يحمل دلالة المفرد المذكر. وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﴾ [النمل: ٢٣]، الشاهد في الآية: (امرأة)، من الأسماء العشرة المسموعة المبدوءة بهمزة وصل وهي تحمل دلالة المفرد المؤنث. وقوله تعالى: ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭽ [يس: ١٤] ، الشاهد في الآية الكريمة: (اثنين)، من الأسماء العشرة المسموعة المبدوءة بهمزة وصل، ويدل على الاثنين من الذكور، ومثله (الاثنتين) من الإناث، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭽ [غافر: ١١] ، الشاهد في الآية الكريمة: (اثنتين) من الأسماء العشرة السماعية التي تبدأ بهمزة وصل. وقوله تعالى: ﭽ □ □ □ □ □ □ □ ﭽ [لإنسان: ٢٥]، الشاهد في الآية الكريمة: (اسم)، من الأسماء العشرة المسموعة المبدوءة بهمزة وصل[1].

ومن ذلك توصلت الدراسة إلى وجود المشاركة بين: (ابن وابنة، وابنم، وامرئ، وامرأة، واثنين، واثنتين، واسم، واست، وايُمن) في الابتداء بهمزة وصل.

ثانيًا: المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في النطق بحركتها في بداية الكلام في الأفعال:

قال ابن مالك[2]:

وهو لفعلٍ ماضٍ احتوى على أكثرَ مِنْ أربعةٍ، نحوُ انْجَلَى

والأمرِ والمصدرِ مِنْهُ، وكَذَا أَمْرُ الثُّلاثِي كاخْشَ وامْضِ وانْفُذَا

وهو يقصد أن:

- الأفعال الثلاثية: (اِمْضِ، اِمْشِ، اِذْهَبْ) أفعال أمر بدأت بهمزة وصل، وجاءت من الأفعال الماضية الثلاثية: (مضىَ، مشىَ، ذهبَ).
- الأفعال الخماسية ومصادرها: (انْطلقَ، انْطلقْ، انْطلاقًا) الماضي منها والأمر والمصدر بدأت بهمزة وصل؛ حتى يصل إلى النطق بالحرف الساكن؛ إذ إن العرب لا تبدأ كلامها بساكن، ولا تقف عند متحرك والأفعال السداسية: (اسْتخرجَ، اسْتخرِجْ، اسْتخراجًا) الماضي منها والأمر والمصدر.

كل ما سبق تحمل دلالة المشاركة بين همزة الوصل والقطع في النطق بالحركة في بداية الكلام

---

(1) ينظر: المنصف في شرح التصريف، 1/ 60.

(2) متن الألفية، 118، شرح ابن عقيل، 461/2.

بالابتداء بهمزة الوصل، وهمزة القطع، وهذا ما ذكره كثيٌر من النحاة منهم: ابن جني[1]، وابن عقيل، ومن الشواهد على ذلك:

قال سبحانه وتعالى: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[الحجر: 65]، الشاهد في الآية الكريمة: (اِسْرِ، اِتْبِع، اُمْضُوا) أفعال أمر ثلاثي همزتها همزة وصل؛ إذا وصلت بما قبلها فإنها تُكتب ألفًا ولا تُنطق، كما وردت في الآية متصلة بالفاء والواو(فاسرِ، واتبع، وامضوا)، وهذا معنى أنها تسقط في درج الكلام نطقًا لا خطًّا، أما إذا لم يسبقها كلام، فإنها تنطق في بداية الكلام وتُكتب ألفًا.

وقال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ [ص: ٦] الشاهد في الآية الكريمة: (اِنْطلقَ) فعل ماض خماسي مبدوء بهمزة وصل، وكذلك في الآية شاهد على الأمر الثلاثي: (اِمْشِوا، اِصْبِرُوا)، وقد بدأت بهمزة وصل، وعند عطف الفعل (وانْطلقَ، واصبروا) على ما قبله بحرف العطف (الواو) لم تُنطق همزة الوصل(ا)؛ ولذلك سميت همزة وصل كما ذُكِرَ سابقًا، وكذلك اُستخدمت للهروب من الابتداء بساكن، والشاهد على أمر الخماسي: قوله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ [المرسلات: ٢٩ - ٣٠] الشاهد في الآية الكريمة: (اِنْطَلِقُوا) فعل أمر من الفعل الخماسي انطلق، وقد بُدءَ بهمزة وصل.

ومن الشواهد على ماضي السداسي وأمره تجدها في قوله تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ [النساء: ٦٤]

الشاهد في الآية السابقة: (اِسْتغفروا، اِسْتغفرَ) فعلان خماسيان، الأول: ماضي جمع الذكور، والثاني: ماضٍ مفرد مذكر وقد بُدءا بهمزة وصل، وأما الشاهد على أمر السداسي فإنك تجده في قوله تعالى: قوله تعالى ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ [النساء: ١٠٦]، الشاهد في الآية الكريمة: (اِسْتَغْفِرِ): فعل أمر سداسي، وقد بُدء بهمزة وصل سُبقت بواو العطف مما جعل الهمزة لا تظهر في النطق عند الوصل، وأما الشاهد على مصدر السداسي واتصاله بهمزة الوصل: فقوله تعالى: ﭽ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [التوبة: ١١٤]، الشاهد في الآية الكريمة: (اِسْتغفار) مصدر لفعل سداسي مبدوء بهمزة وصل.

ومما سبق نستنتج وجود المشاركة بين أمر الفعل الثلاثي والفعل الماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما في الابتداء بهمزة الوصل، والنطق بحركة ألفها في بداية الكلام، وسقوطها في درج

---

(1) المنصف في شرح التصريف، 65.54/1.

الكلام لا خطًا.

ثالثًا: المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في النطق بحركتها في بداية الكلام في حرف (ال) التعريف:

الهمزة قبل اللام الشمسية أو القمرية هي همزة وصل، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [الشمس: ١ ـ4] الشاهد في الآيات السابقة همزة الوصل الألف قبل اللام في (الشّمس، القَمَر، النَّهار، الليل)، فقد بدأت بهمزة وصل ليتوصل إلى النطق بالساكن؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف عند متحرك.

ومن ذلك تجد: أنَّ همزة الوصل جاءت في الآيات، في درج الكلام مسبوقة بواو القسم (والشّمس،...) لذلك سقطت همزة الوصل نطقًا وبقيت ألفًا كتابة، وتلاحظ أن اللام الشمسية بعدها قد سقطت أيضًا نطقًا لا خطًا ولم تنطق إلا بالحرف الذي يلي اللام، وهو الشين الساكنة، في حين أن اللام القمرية لم تسقط بل نطقتها في كلمة: (والقَمر)؛ لأن همزة الوصل جاءت هنا لنتوصل بها إلى النطق بالحرف الساكن وهي اللام القمرية.

المسألة الثانية: المشاركة بين اسم الفاعل وفعل الأمر في صيغة فَاعِل:

قال ابن مالك في صياغة اسم الفاعل: كفاعلٍ صُغْ اسم فاعلٍ[1]

اسم الفاعل: عرفه ابن هشام بقوله: "هو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث، كضَارِب ومُكْرِم"[2] أما من جهة فعل الأمر، فقد عرفه إميل بديع يعقوب بقوله: " هو ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، نحو: ادرسْ، وتكلمْ"[3]؛ فأنت تقول: ذاكرْ دروسك، وتقول: هل أنت ذَاكِرٌ لدروسك، فكلمة: (ذَاكِرْ): فيها مشاركة في وزن واحد، وغير مشاركة في المعنى، وبذلك تجد أن اسم الفاعل يشترك مع فعل الأمر في صيغة فَاعِل، نحو: (قَاتِلٌ)، و(قَاتِلْ)، نحو قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [النساء: ٨٤]، الشاهد في الآية السابقة: فعل الأمر (قَاتِلْ)، وهو يدل على طلب القيام بالقتل جهادًا في سبيل الله.

من ذلك توصلت الدراسة إلى وجود المشاركة بين اسم الفاعل وفعل الأمر في صيغة فَاعِل.

---

(1) متن الألفية، ص 60.

(2) شرح شذور الذهب، ص385.

(3) موسوعة النحو والصرف و الإعراب، ص489.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على طيّب النفحات ـ نبينا محمد ـ مُخرج الناس من ظلمات الجهل والكفر، إلى نور العلم والإيمان، وبعد:

بعد مُضي زمنٍ غير قليلٍ من البحث والتنقيب في ثنايا صفحات كتب القدامى والمحدثين من أئمة النحو والصرف، خلصت الدراسة إلى أهم النتائج:

- المشاركة: هي المفاعلة بين شيئين فأكثر في أمر لفظي أو معنوي أو فيهما معًا.
- الصيغة: في اللغة تعني الأصل وفي الاصطلاح: تعني الميزان الصرفي.
- النحو في اللغة: القصد والطريق واصطلاحًا: نحوت نحوًا، أي قصدت قصدًا والقصد والغاية من وضع كلام المتكلم في تركيب معين لينقله إلى القارئ أو السامع.
- الصرف في اللغة التقليب والتغيير، وفي الاصطلاح: التحويل والتغيير من حال لحال، وبينهما رابط مشترك في المعنى، فالصرف هو تغيير بنية الكلمة العربية من الصحة إلى الإعلال، ومن الأصل إلى الزيادة، ومن الفك إلى المدِّ والإدغام... إلخ.
- إن هناك مشاركة بين النحو والصرف في معرفة الموقع الإعرابي للكلمة، وفي بعض الأحوال، مما جعل الصرف مقدمة لعلم النحو.
- وجود المشاركة بين الفعل والمصدر وبعض المشتقات في الإعمال.
- وجود المشاركة بين همزة الوصل وهمزة القطع في ثبوت الحركة والنطق والكتابة في بداية الكلام.
- وجود المشاركة بين اسم الفاعل وفعل الأمر في صيغة فَاعِل.

وفي ضوء النتائج، يمكن تدوين التوصيات الآتية:

- الاتجاه إلى دراسة المسائل النحوية والصرفية لإيجاد المشاركة بينها وبين غيرها والاستشهاد بآيات القرآن الكريم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إحياء الصرف، رضا هادي حسون العقيدي، 1436 هـ ـ 2015م، دار الكتب والوثائق، بغداد ـ العراق، ط1.

إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، 1426هـ ـ 2005م، دار اليمامة، ودار ابن كثير، ودار الإرشاد، حمص ـ سورية، ط9.

التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، د. ت، ط2، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ـ مصر.

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، الخضري، 14024هـ ـ 2003م، ضبط: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط1.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، 1913م، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، د. ط.

الشافية في علم التصريف، ابن حاجب جمال الدين أبي عثمان الدويني النحوي، 1441هـ 1995م، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، السعودية، ط5.

شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، د. ت، تحقيق: د. محمد عبد المعطي، فهرسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، د. ط.

شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، 1411هـ ـ 1990م، ومعه منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك، الأشموني، 1375هـ ـ 1955م، تحقيق: محمد محي الدين، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط1.

الشرح المختصر على نظم المقصود، أبو عبد الله أحمد بن عمر الحازمي، د. ت، د. ط.

شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي الموصلي، 1422هـ ـ 2001م، قدم له: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1.

شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، د. ت، مع شرح شواهده: عبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العلمية، بيروت ـ لبنان، د. ط.

شرح شذور الذهب، ابن هشام أبي محمد عبد الله بن جمال بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري، د. ت، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد.

الصرف، حاتم صالح الضامن، 1422هـ ـ 2001م، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، د.ط.

علم الصرف، أبو مغلي سميح عبد الله، 1431هـ ـ 2010م، دار البداية، الأردن، ط1.

فتح ربِّ البرية في شرح نظم الأجرومية، محمد بن آب القلاوي الشنقيطي، 1431هـ ـ 2010م، تحقيق: أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ـ السعودية، ط1.

الكتاب، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، 1403 هـ ـ 1983م، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، وآخر مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط3، 1408هـ ـ 1988م.

لمح الطرف في فن الصرف، أبي العباس أحمد بن أحمد بن صالح شملان، 1440هـ، مكتبة الربيعي، مصر، ط4.

متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك محمد بن عبدالله الأندلسي، 1423هـ ـ 2002م، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط1.

مسائل خلافية في النحو، أبي البقاء العُكْبَري، 1428هـ ـ 2007م، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، ط3.

معجم الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، 1990م، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط4.

معجم المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، د.ت، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف القاهرة ـ مصر، ط2.

المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، 1413هـ ـ 1993م، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1.

معجم لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، 1419هـ، 1999م، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ـ لبنان، ط3.

معجم محيط المحيط، بطرس البستاني، 1987م، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط.

معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، 1432هـ، 2011م، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.

معجم مقاييس اللغة، ابن فارس أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، 1399هـ ـ 1979م، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، د. ت، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، د. ط.

الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، 1407هـ ـ 1978م، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، ط1.

المنصف، شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، أبي الفتح عثمان ابن جني، 1373هـ ـ 1954م، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم ط1.

موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، 2009م، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط7.